



نص الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى الرابعة عشر لاعتلاء جلالته عرش أسلافه الميامين

الدار البيضاء - 30 يوليو 2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي جعلنا من آل أبي طالب خير أمة أخرجت للناس

شعبي العزيز،

إن احتفالكم بذكرى عيد العرش المجيد، سيراً على تقاليدك العريقة، لا ينحصر مغزاه فقط في تجسيد ولائكم الدائم لخدمكم الأول، المؤتمن على قيادتكم، وصيانة وحدتكم. إنه يؤكد أيضاً، وبصورة متجددة، رسوخ البيعة المتبادلة بيني وبينكم، للمضي بالمغرب في طريق التقدم والازدهار، والتنمية والاستقرار. كما يجسد وفاءكم لشواهد الأمة ومقدساتها.

لقد عملنا منذ اعتلائنا العرش على إصالح العديد من الأوراش الاقتصادية والاجتماعية، في موازاة مع الإصلاحات السياسية والمؤسسية، في تجاوب مع تطلعاتكم. وقد جعلنا كرامة المواطن المغربي وازدهاره، في صلب اهتمامنا. إنها مسيرة متواصلة، قولها مبادرات جريئة، وأعمال حازمة، ومقاربات تشاركية، مع الاستغلال الأنجع لكل الإمكانيات المتاحة.

وخلال هذه المسيرة، عملت كل الحكومات السابقة، وتوجيهاتنا، على تكريس جهودها المشكورة، لبلورة رؤيتنا التنموية والإصلاحية. وهكذا وجدت حكومتنا الحالية، بين يديها، في المجال الاقتصادي والاجتماعي، إرثاً سليماً وإيجابياً، من العمل البناء، والمنجزات الملموسة. ومن ثم لا يسعنا إلا أن نشجعها على المضي قدماً، بنفس الإرادة والعزم، لتحقيق المزيد من التقدم، وفق المسار القويم، الذي نسهر عليه.



شعبي العزيز،

إن عزمنا الراسخ على تجسيد خيارنا، في استكمال المؤسسات الدستورية، ومقومات الحكامة الجيدة، في كل دولة الحق والقانون، لا يعادله إلا عملنا الدؤوب، في سبيل تحقيق مشروعنا، الذي قولمه النمو الاقتصادي المستمر، والتنمية المستدامة، والتضامن الاجتماعي.

وبذلك، حقق المغرب تقدماً كبيراً على مستوى البنيات الأساسية، حيث تم تزويد مختلف مدننا وقرانا بالماء الصالح للشرب والكهرباء، وغيرهما. كما تم تحقيق تصور ملموس على مستوى التجهيزات الكبرى، كالموانئ والمطارات، وتعزيز الشبكة الكهربائية، والتدبير الأمثل للموارد المائية، وإطلاق مشاريع تطوير النقل السككي، والنقل الحضري. كل ذلك غير من ملامح مختلف الأقاليم، وأعضى المغرب وجهاً جديداً، ووفر الظروف الملائمة لتطوير الاستراتيجيات المعتمدة في شتى القطاعات.

كما أن التنفيذ التدريجي للاستراتيجيات القطاعية، قد مكن بلادنا من إحراز تقدم ملموس وزاد من جلب الاستثمار الأجنبي، على الرغم من وضعية اقتصادية ومالية عالمية صعبة.

وإذ نؤكد التزامنا بتشجيع الاستثمار، فإننا نجدد دعوتنا للحكومة، لإعلاء الأسبقية، لكل ما يُحفز على النمو، وتوفير فرص الشغل، في تكامل بين متطلبات المستهلك المحلي، وبين قابلية إنتاجنا للتصدير، بما يعنيه ذلك من انعكاسات إيجابية على ميزان الأداءات.

وفي نفس التوجه، انكب المغرب منذ سنوات، على تنمية مهن صناعية عالمية، في إطار مخطط "إقلاع". وقد أعضى، والله الحمد، نتائج تشجعنا على الاستمرار في نفس النهج. وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة إلى توفير الظروف الملائمة لتنويع وتوسيع نسيجنا الصناعي، وذلك وفق سياسة إرادوية، تقوي الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ويندرج في نفس التوجه، تمكين المغرب من إنتاج الطاقات المتجددة، الذي يجسد رؤيتنا للتنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، كان تنفيذ برنامج الطاقة الشمسية، المتمثل في إطلاق أوراش بناء "مجمع النور بوزازات"، بموازاة الاستحقاقات المسجلة، في إطار الطاقة الريحية. فهذه الأوراش



علاوة عما لها من أهمية بيئية، ستجعلنا أقل تبعية للمصاقات المستوردة. وهو ما يتطلب سياسة تكوين ناجعة، وتكوير الكفاءات الوصنية. مما سيساعد على تفعيل الميثاق الوطني للبيئة .

وبرغم الأزمة المالية العالمية، فإن القطاع السياحي في المغرب استطاع أن يحمي نفسه من تداعياتها السلبية، بفضل الجهود والمبادرات، التي سهرنا على تفعيلها، خلال السنوات الأخيرة. ومن شأن ذلك أن يحفز جميع الشركاء والفاعلين، في هذا القطاع، من أجل تحقيق رؤية 2020 .

كما أن اعتماد استراتيجية فلاحية متقدمة، ينبع من إيماننا الراسخ، بأهمية هذا القطاع الحيوي، وإننا لنحمد الله، على ما أنعم به علينا هذه السنة، من أمطار الخير، وما نتج عنها من محاصيل وافرة.

لقد عمل برنامج "المغرب الأخضر" على تحديث القطاع الفلاحي، آخذا بعين الاعتبار الاهتمام الموصل بصغار الفلاحين، من أجل تحسين كسوفهم المعيشية.

وحرصا منا على تجسيد رعايتنا لهذه الفئة، فإننا سنكفل نخصها بالاستثناء الضريبي، الذي سينتهي العمل به في آخر السنة الجارية، بالنسبة للاستثمارات الفلاحية الكبرى، وسوف نحتفك بسريان هذا الاستثناء، على الفلاحة المتوسطة والصغيرة.

كما ندعو الحكومة، إلى إحداث وكالة خاصة، تعمل على ملاءمة الاستراتيجية الفلاحية، مع محيط المجال الترابي لساكنتها، ولا سيما في المناطق الجبلية، التي تعرف تخلفا في استغلال الأراضي، وذلك في تكامل تام مع برامج التنمية المجالية.

وينفس التوجه، عملنا على النهوض بقطاع الصيد البحري، من خلال مخطط "اليوتيس"، الذي حقق تقدماً ملموساً وواعداً، يتعين دعمه.

ويكفل هدفنا الأساسي من النمو الاقتصادي هو تحقيق العدالة الاجتماعية، التي هي أساس التماسك الاجتماعي.

ومن هذا المنصور، يتعين اعتبار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ورشا متصورا باستمرار، إنه خارطة طريق، لرؤية تنموية، شاملة ومقدمة، لا تقتصر فقط، على الفئات الفقيرة والأسر المعوزة، وإنما تنفتح على كل الأوراش التنموية، الهادفة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. مؤكداً



ضرورة تقوية وتوسيع البرامج الحالية لهذه المبادرة، بإليات أخرى، تعطي الأولوية للمشاريع المدرة للدخل.

وننوه بهذه المناسبة، بالنتائج غير المسبوقة، للبرامج الوصية المؤطرة في مجال مكافحة الأمية، ولا سيما التي أطلقناها بالمساجد، منذ سنة 2004. حيث سيبلغ عدد المستفيدين، هذه السنة، نحو مليون ونصف، وهو ما يعني تمكينهم من الانخراط في التنمية الشاملة لبلادهم.

واعتبارا لما تقتضيه التنمية البشرية، من تكامل بين مقوماتها المادية والمعنوية، فإننا حريصون على إعطاء الثقافة ما تستحقه من عناية واهتمام، إيماننا منا بأنها قوام التلاحم بين أبناء الأمة، ومرآة هويتها وأصلتها.

ولما كان المغرب غنيا بهويته، المتعددة الروافد اللغوية والإثنية، ويملك رصيداً ثقافيا وفنيا، جديراً بالإعجاب، فإنه يتعين على القطاع الثقافي أن يجسد هذا التنوع، ويشجع كل أصناف التعبير الإبداعي، سواء منها ما يلائم تراثنا العريق، أو الذوق المعاصر، بمختلف أنماطه وفنونه، في تكامل بين التقاليد الأصيلة، والإبداعات العصرية.

ولن يتم حفاظنا على هويتنا، وصيانتها من مخاطر الانغلاق والتحريف، إلا بالفهم السليم لدينا. ومن ثم ما فتننا، منذ اعتلائنا العرش حريصين، بصفتنا أميراً للمؤمنين، وحامياً لحمى الملة والدين، على صيانة الهوية الإسلامية لشعبنا، باعتبارها تشكل نموذجا مغربيا متميزا في الممارسة للإسلام، عقيدة سمة ووحدة مذهبية مالكية، قائمة على الوصية والاعتدال. وتفعيلا لهذا التوجه، قمنا بإطلاق "استراتيجية" للنهوض بالشأن الديني، عززناها بخطة "ميثاق العلماء"، جاعلين في مقدمة أهدافها، توفير الأمن الروحي للمملكة، والحفاظ على الهوية الإسلامية المغربية.

شعبي العزيز،

ما فتننا منذ تولينا أمانة قيادتكم، نضع إصلاح القضاء، وتخليقه وعصرنته، وترسيخ استقلاله، في صلب اهتماماتنا، ليس فقط لإحقاق الحقوق ورفع المكالم. وإنما أيضا لتوفير مناخ الثقة، كمحفز على التنمية والاستثمار. وفي هذا الصدد، نسجل بارتياح التوصل إلى ميثاق لإصلاح المنكوبة القضائية.



حيث توافرت له كل الظروف الملائمة. ومن ثم، فإنه يجب أن نتجنب جميعاً، من أجل إيصال هذا الإصلاح الهام، إلى محطته النهائية.

ومهما تكن أهمية هذا الإصلاح، وما عبأنا له من نصوص تنظيمية، وآليات فعالة، فسيظل الضمير المسؤول للفاعلين فيه، هو المحك الحقيقي لإصلاحه، بل وقوام نجاح هذا القطاع برمته.

وإننا إذ نستحضر ما تم إنجازه في المسيرة التنموية والإصلاحية التي نقودها، نرى من الضروري أن نعبر عن اعتزازنا بما يتحلى به أفراد جاليتنا في الخارج، من روح المواطنة، والتعلق الدائم بوطنهم الأم. إذ برغم تأثيس الأزمة المالية العالمية هذه السنة، على أوضاعهم المالية، فإنهم يتحملون مشاق الأسفار، ومنهم من يقطع المسافات الصويلة عبر أوروبا، لزيارة بلدهم، وصلة الرحم مع ذويهم. لذلك نشيد بوطنيتهم الصادقة، ونعبر عن ترحيبنا بهم، مشمولين بكامل عطفنا ورعايتنا.

شعبي العزيز،

لقد تم تحقيق المزيد من التعاضف الدولي مع قضيتنا الأولى، على أساس الإلمام بحثيات وملايسات وحدتنا الترابية. الأمر الذي يتجلى في الدعم المتنامي لمبادراتنا الوجيهة، المتمثلة في الحكم الذاتي.

ومما نسجله في هذا الصدد، أن القرار الأخير لمجلس الأمن، قد أكد بصفة حازمة، المعايير التي لا محيد عنها، للتوصل إلى الحل السياسي، التوافقي والواقعي. كما يبرز هذا القرار، بصفة خاصة، البعد الإقليمي لهذا الخلاف، وكذا مسؤولية الجزائر، التي تعدُّ معنية به، سواء على المستوى السياسي، أو على المستوى القانوني الإنساني، المتعلق بالوضعية المهينة لمخيمات تندوف.

وعملاً بنفس القرار، يتعين ألا يتم التعاضف مع مسألة حقوق الإنسان، إلا من خلال الآليات الوصنية، وخاصة المجلس الوصني لحقوق الإنسان، الذي يخص بالمصادقية الدولية، وبمبادرات سيادية قوية، تتفاعل إيجابياً مع المساليس الخاصة للأمم المتحدة.

وفي مواجهة الموقف المتمنت للأصراف الأخرى، لإبقاء الوضع على ما هو عليه، وكذا حملاتها التضليلية، سيعمل المغرب على مواصلة الدينامية، التي أطلقها على الصعيد الداخلي، والتي



تسعى في المقام الأول إلى تحقيق المزيد من الحكامة الاقتصادية والاجتماعية الجيدة، من خلال النموذج التنموي الجهوي، الذي يسهر على إعداد المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. والذي نتطلع إلى تفعيله، بكل نجاعة والتزام.

كما تتضمن هذه الدينامية، في المقام الثاني، تعزيز الحكامة الترابية والمؤسساتية، عبر الاستثمار الأمثل، للآفاق التي تتيحها الجهوية المتقدمة.

أما في المقام الثالث، فستعنى هذه الدينامية بتحسين الحكامة السياسية الأمنية، لحماية الحريات الفردية والجماعية، للمواطنين وللممتلكات. في إطار مراعاة المقتضيات والضمانات التي يكفلها القانون.

ويتطلب هذا المسار المنصف والوجيه، من حيث طبيعته وأبعاده، تعبئة كافة القوى الحية، ومواكبتها للجهود التي تبذلها السلطات العمومية، في هذا المجال.

شعبي العزيز،

ما فتى المغرب منذ اعتلائنا العرش، يعرف على مستوى علاقاته الخارجية، تطوراً موصولاً وتقدماً ملحوظاً، في انسجام تام مع مختلف السياسات العمومية، التي ينفجها في الداخل.

وفي هذا السياق، لم نزل نعمل على نهج سياسة دولية متوازنة، متعددة الاتجاهات، حيث تمكنا من تقوية علاقاتنا مع شركائنا التقليديين بصورة ملموسة، ومن فتح آفاق جديدة وواعدة، مع الشركاء الجدد.

وفي هذا الإطار، نلج المغرب يتطلع إلى انبثاق نظام مغاربي جديد، يمكن دولة الخمس، من بناء مستقبل مشترك تجسده على أرض الواقع آليات التكامل والاندماج، وحرية الانتقال للأشخاص والأموال والممتلكات، بعيداً عن افتعال المعوقات، وفرض الشروط، وذلك في تناغم مع التغيرات التي عرفتها الساحة الإقليمية.

ولن المغرب لتحذوه نفس القناعة، فيما يخص العالم العربي حيث يسع، بتوافق مع جميع دوله، إلى بلورة منهجية جديدة، للعمل العربي المشترك.



وفي هذا السياق، قررنا بمناسبة زيارتنا لبلدان مجلس التعاون الخليجي، ارساء قواعد شركة استراتيجية بين المملكة، وهذه المجموعة الإقليمية، المنسجمة والواعدة، مسجلين بكل ارتياح، النتائج الإيجابية الأولى لهذه الشراكة.

ونود بهذه المناسبة، أن نوجه عبارات الشكر والامتنان، على قرار الدعم المالي للمغرب، من لدن إخواننا المبجلين: خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، عاهل المملكة العربية السعودية، وصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، وكذا صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وخلفه، صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر. هذا الدعم المتمثل في تقديم هبة مليار دولار سنويا للمغرب، على مدى خمس سنوات، وعلى تفعيل هذا القرار.

ومن جهة أخرى، ما فتئنا نواصل جهودنا على رأس لجنة القدس للدفاع عن القضية الفلسطينية العادلة، من أجل أن يعيش الشعب الفلسطيني الشقيق، ضمن دولة مستقلة داخل أراضيه، على أساس مبادرة السلام العربية.

كما نتابع دعمنا والتزامنا، بالحفاظ على الهوية الحضارية والدينية، لمدينة القدس الشريف، ولا سيما من خلال لجنة القدس والذراع الميداني لها، "وكالة بيت مال القدس". هذه الوكالة، التي تقوم بإنجاز العديد من المشاريع الملموسة. ومما لا شك فيه أن هذه الوكالة ستحقق أكثر ما يمكن من النفع العام، إذا ما تلقت الدعم المادي، من مختلف الدول الإسلامية، كسبقا للالتزامات المشتركة، التي تعهدت بها هذه الدول، عند إنشاء هذه الوكالة المتخصصة.

وقد واصل المغرب سياسته التضامنية، تجاه الدول الإفريقية الشقيقة، مكرما بذلك قناعته العميقة، بخصال التعاون جنوب - جنوب.

وفي هذا الصدد، قمنا بزيارات رسمية خلال هذه السنة، لثلاث دول إفريقية شقيقة، ساعين إلى توحيد الأواصر، التي تجمع المغرب بقارتها. وقد كانت هذه الزيارات، مناسبة لوقوفنا على لطلب



هذه الدول، للاستثمارات والخبرة المغربية. ومن ثم، ندعو الفاعلين المغاربة، للتجاوب مع هذا الطلب، لتحقيق المزيد من اندماج، والتقارب والتكامل بين اقتصادياتنا.

كما واصلت المملكة استراتيجيتها الانفتاحية، والمبنية على التفاعل الإيجابي، مع شركائها الأوروبيين. ومن ثم، فإن المغرب حريص على تعزيز علاقاته الثنائية، مع المملكة الإسبانية، والجمهورية الفرنسية، بمناسبة الزيارات، التي قام بها كل من جلالة العاهل الإسباني، خولن كارلوس الأول، وفخامة الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند. كما تتواصل المساعي المشتركة، بهدف توحيد أكثر للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، في إطار الوضع المتقدم، الذي يتميز به المغرب، وذلك من خلال فتح آفاق جديدة وواعدة، لهذا التعاون

وقد امتد هذا الإشعاع الدبلوماسي إلى كل القارات الأخرى، والفاعلين الدوليين فيما، ساهرين على تقوية علاقاتنا معهم.

وفي السياق ذاته، عمل المغرب على رفع صوت إفريقيا، والعالم العربي عاليا، في مجلس الأمن، بصفته عضوا غير دائم فيه.

وفي هذا الصدد، نود التأكيد باسم المغرب، عن تضامنه مع الشعب السوري الشقيق، الذي يعاني مآسي الصراع الدموي رهيب والمدمر، مؤيديا لخياراته المصيرية، ووحدته الترابية. كما نقف إلى جانب جمهورية مالي الشقيقة، في الحفاظ على وحدتها الترابية، وخيارها الوصفي، في صيانة هويتها من التصرف والنزوعات الإرهابية.

وسنواصل عملنا وفق هذه التوجهات الدبلوماسية المغربية، المرتكزة على آليات التعاون المتجددة، المتأقلمة مع المتغيرات الدولية.

شعبي العزيز،

في هذا اليوم الوصفي الأغر، الذي يصادف أيام رمضان الأبرك نستحضر بكل إجلال وترحم، الأرواح الكاهرة، لرواد التحرير والاستقلال، وبنائة صرح الدولة المغربية الحديثة، وفي صلبهم



جدنا ووالدنا المنعمان جلالة الملكين، محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثوهما، وخلص
في الصالحات ذكرهما. وكافة شهداء التحرير والمقاومة، والوحدة الترابية. أجزل الله ثوابهم.
كما نشيد بالقوات المسلحة الملكية، والدرع الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة،
والإدارة الترابية والوقاية المدنية، على تفانيهم بقيادتنا، في الدفاع عن أمن الوطن واستقراره.
وسأكل، شعبي العزيز، كما تعهدني، وأصل قيادة مسيرتك الديمقراطية، والتنمية، في تفلان
واخلاص، من أجل مغرب موحد وقوي، متقدم ومنزه، داعياً العلي القدين، أن يوثق أولصر التلاحم
بيني وبينك. هذا التلاحم الذي هو سلاحنا القوي، لرفع التحديات، وبلوغ أسمى الغايات. كما
أدعوه سبحانه أن يتقبل صيامك وقيامك، ويسعدك في الحال والمآل
" ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته"